

تتبع مشكلة البحث في معرفة هل ساهم الإنفاق على التعليم في الدول النامية في ردد التنمية المنشودة بكوادر بشرية عالية التأهيل وفي مجالات متعددة بغية تضيق الفجوات بينها وبين الدول المتقدمة صناعيًّا. تتناول مدى مساهمة الإنفاق على التعليم كونه كلفة من جهة واستثماراً رزقاً عائد مستقبلي من جهة أخرى فيما لو أحسن توجيهه وفي مجالات محددة متخذة من رؤية مستقبلية تنطلق من إستراتيجية واضحة المعالم تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الكبيرة في مجال سوق العمل في ظل تحولات الاقتصاد نحو المعرفة وما يترتب على ذلك من تعليم ومهارات وخبائر تكاد تختلف كلياً عن طبيعة سوق العمل التي سادت في الاقتصادات الصناعية التقليدية التي استمرت حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين. لقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين، وتبرز تجربة كوريا الجنوبية مثال حي في ذلك الاتجاه ودول جنوب وشرق آسيا النامور الآسيوية) عموماً مثال آخر إذ ساهمت التنمية التي ارتكزت على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة المرفقة لبناء اقتصاد صناعي، في إحداث زيادة متسارعة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد من الدخل وقد شكل ذلك عاملاً مهماً في أحداث تنمية متسارعة في كل المجالات وإحداث تحولات في المجتمع في الصحة متمثلة في انخفاض الوفيات وزيادة طول العمر وارتفاع كبير في معدل نمو السكان المفرط بسبب الوعي الصحي، استخدام أساليب التعليم الحديثة الملبيّة لاحتياجات الاقتصاد وتطلعات المجتمع من مختلف التخصصات في إحداث نقلة ساهمت بشكل مستمر في تحولات اقتصادية واجتماعية شكلت بمجموعها آثاراً إيجابية. أما في حالة البلدان العربية فإن تقارير المنظمات الدولية تشير إلى إنها تدخل القرن الحادي والعشرين مثقلة بعبء يتمثل بـ (60) مليون أمي أي بنحو (40%) من البالغين (تقرير التنمية الإنسانية والتساؤل من قبل البعض المتمثلة بجدوى الإنفاق العالي على التعليم في البلدان العربية والتي تشكل تكاليف تثقل كاهل المجتمع أم هي عملية استثمار ذات مردود عالي فيما لو أحسن الاستثمار فيه بناءً على وجود رؤية مستقبلية منطلقة من إستراتيجية واضحة معالم تتناول تنسيق الخطط لمخرجات والتساؤل من قبل البعض يتمثل بجدوى الإنفاق العالي على التعليم في البلدان العربية مشكلة البحث: التعليم بما يتلاءم وسوق العمل. ث. العربية وهل حقق الأهداف المرسومة له المتمثلة بنشر المعرفة وإعداد كوادر بشرية ذات مهارات عالية وفي مختلف التخصصات لردد عملية تلك هي مشكلة حقيقية تستدعي البحث والتقصي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون 2013 تنطلق أهمية البحث الحالي من النظر إلى أهمية الإنفاق على التعليم كونه يشكل كلفة من جهة واستثماراً رزقاً عائد مستقبلي من جهة أخرى فيما لو أحسن توجيهه وفي مجالات محددة منطلقاً من رؤية مستقبلية معتمدة على إستراتيجية واضحة المعالم تأخذ بنظر الاعتبار التحولات الكبيرة في مجال العمل في ظل تحول الاقتصادات المتقدمة نحو المعرفة في مجال إنتاج السلع والخدمات وما يتطلبه ذلك من مهارات وخبائر تكاد تختلف كلياً عما يهدف البحث إلى تحقيقه الآتي: ١. التعرف على واقع التعليم في البلدان العربية وهل حقق نهوض يتلاءم وحجم الإنفاق المخصص له. ٢. هل ساهم التعليم في البلدان العربية في إكساب الطلبة مهارات وخبائر تتلاءم ومتطلبات التنمية. ٣. هل هنالك فروق في مستوى المتعلمين في الدول العربية والدول المتقدمة في مختلف التخصصات العلمية إن التنمية بوصفها عملية تؤدي على استبدال قيم وممارسات محل أخرى، التقليدية) البدائية بقيم حديثة، ويرى روزنشتاين رودان في التصنيع بأنه السبيل الوحيد لرفع مستويات الدخل في الدول النامية، ومن ثم تقليص فجوة التخلف القائمة بينها ومن أهم المبررات التي تدعو للتصنيع في اعتقاده وجود نسبة مرتفعة من العمال الزائرين العاطلين (د. محمد فاضل محمد عزيز، لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية بشكلها العام عبارة عن محصلة لتغيير بنياني للاقتصاد القومي، بمعنى آخر فهي تقتضي إقامة جهاز إنتاجي مرن ومتطور تحتل الصناعة فيه بالضرورة المكانة الأولى من هنا جاء النظر لعملية التنمية الاقتصادية كونها معبرة عن مفهوم ومضمون عملية والتاريخ الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة يؤكد ارتباط استمرارية تطور مجتمعاتها بتطور عملية التصنيع. بمعنى آخر إن التنمية تعني تغيير هيكلية مضمون زيادة النصيب النسبي للصناعة في الناتج القومي وانخفاض النصيب النسبي للإنتاج الأولي، ذلك منطلقه من التقدم التقني التي تصاحب التحولات المجتمعية نحو الصناعة التي تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع بشكل يتسم بالذاتية والاستمرارية. لقد كان الاعتقاد راسخاً لدى العديد من الاقتصاديين ورجال الحكم في الدول النامية إن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، للقضاء على التخلف أو التراجع الاقتصادي من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية، يمكن تطوير الأنشطة المختلفة للاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق انطلاقته الذاتية في مسار التقدم مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي. الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع (د. عبد العزيز عجمية، وبما إن التنمية تستهدف تحقيق زيادة في الإنتاج، معنى ذلك إيجاد فروع إنتاجية جديدة وخلق قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية، وإيجاد فروع

متطورة منها على ان الصناعة التحويلية بدأت تتخذ منحى أكثر تطوراً في بداية القرن الواحد والعشرون يتلاءم والتحول المعرفية. تعد مفاتيح لتحقيق زيادة بوتيرة تصاعدية في الإنتاجية الفردية، من هنا فإن الت ا ربط بين التنمية والتصنيع، تعني بضرورة توفر مستلزمات لابد منها لتحقيق الشمولية في تلك التي تنطلق من تجربة المجتمعات التي تعد الصناعية المتقدمة وهي في طريق تحولها من حالة تلك المستلزمات التي يمكن تدرج في الآتية (د. أو قيام التصنيع بخلق قاعدة صناعية للمجتمع. ب - ارتفاع في مستوى الت ا ركم ال ا رسامي، لكونه المقوم الأساسي لعملية التصنيع. ج - خلق الإطار الملائم لعملية التصنيع أو لاستقبال المجتمع للثورة الصناعية، الاجتماعي المرغوب فيه من اجل دفع عملية التصنيع، وهي تغي ا رت سياسية واجتماعية، وفي النظم السائدة بما يخدم عملية التصنيع. من هنا فإن النظر للتنمية على إنها المفهوم الواسع لعملية التصنيع، لم تعرف بعد حدوداً للتصنيع وتؤرخ ذلك التطوارت المتلاحقة التي انطلقت منذ بداية الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر والتي ما ا زلت تتخذ وآخرها المتمثلة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ان شكل العقدنا الأخيرين من القرن العشرين البداية لقد عرفت تقارير التنمية البشرية التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنوي منذ عام (UNDP) الفعلية لظهورها. بشكل 1990 التنمية بأنها الطريق الهادف إلى توسيع الخيا ا رت المتاحة أمام الأف ا رد فاختيار الحياة الكريمة وهي لا تولد نمو بل تعمل على توزيع منافعه بعدالة كما تعمل على حماية البيئة بدلاً من تلوثها كما أنها تسعى إلى عدم تهميش البشر وهي تعطي للفق ا رة الأولوية في توفير احتياجاتهم كما أنها تهتم بالنساء والأطفال (د. وهي تتسع لتستوعب كل إمكانياته وهي تعني بتحقيق الرفاهية التي لا تقتصر على الجانب المادي المتمثل بالسلع والخدمات بل تعني الحرية الهادفة إلى تحقيق الرفاه البشري. البشرية تقيس مدى التطور الحاصل في مجال الصحة والتعليم والدخل باعتبارها مؤش ا رت أساسية إلا أن المآخذ على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كونه غير معني في كيفية تمويل مشاريع التنمية في البلدان مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون 2013 كما إنها تقيس مدى استفادة الناس في البلدان الفقيرة من المساعدات الإنمائية والتي تشكل بذاتها مشكلة فقد ساهمت في ت ا رجع الإنتاج الزراعي واعتماد حكومات تلك البلدان على تمويل مي ا زياتها من بيع تلك المساعدات وبالذات الغذائية في الأسواق المحلية بأسعار أرخص من المنتج المحلي بدلاً من تمويل المي ا زية من الض ا رب التي تفرضها على المنتجين، لذا يمكن القول ان التنمية الاقتصادية في حقيقتها عملية تحدث بفعل قصدي يتم فيه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أساليب التخطيط التي تتلاءم وفلسفة الاقتصاد لكل دولة بما يتلاءم وحجم ومستوى تطور اقتصادها والتي تستهدف تغيير هيكل شامل يفرضي إلى استخدام الموارد وبما يحقق توزيع عادل وامثل للثروة والدخل بين ش ا رب المجتمع، التخلص من ظاهرة الفقر البشري عبر زيادة نصيب الفق ا رة من الدخل الكلي والثروة، الخدمات التعليمية والصحية (د. من كل ما سبق طرحه يتضح وجود تطور في مفهوم التنمية، فقد تم اعتماد لفظ النمو، انطلاقاً من تبني والت روستو لنظرية م ا رحل النمو الاقتصادي، طورت الإضافات المتلاحقة للفظ التنمية، فقد أضيف إلى التنمية اصطلاح الاقتصادية، ومن ثم إلى التنمية البشرية التي أضيف لها الاستدامة للحفاظ على البيئة ولكي تواكب تطلعات البشر في تحقيق الرفاه بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في الثروات والموارد إن علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية لم تكن حديثة بل هي قديمة فقد تناول ا دم سميث أهمية التعليم في كتابة ثروة الأمم إذ يقول إن اكتساب الفرد للمواهب أثناء تعليمه ود ا رسته هي تكلفه حقيقية لكنها تعد بمثابة أرس مال ثابت ومتحقق في المجتمع. وفي عام 1960 (Economic of Education) شخصه وهي ثروة شخصية والتي تعد بدورها جزء من ثروة باب من أصبحت اقتصاديات التعليم أبواب علم الاقتصاد بعد الخطاب الذي ألقاه الاقتصادي شولتز في جامعة شيكاغو (د. إن الدعوات المتلاحقة لتحقيق التنمية المنشودة لم يقدر لها تحقيق تطلعات اغلب البلدان النامية. فقد انقضت أكثر من ستة عقود ومنذ منتصف القرن العشرين لا ا زلت الدول النامية بما فيها البلدان العربية لم تستطع تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي بل لا ا زلت لحد الآن بلدان تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها في تكوين الدخل القومي. وتعد واحدة من ابرز التحديات التي تواجه تلك البلدان المتمثلة بنوعية البشر من ناحية التعليم وقدرتهم على اكتساب المي ا رت، فهي تواجه نقص في الكوادر البشرية التي يمكنها قيادة عملية التنمية، كما إن تلك العملية تتطلب تهيئة البشر لتحولات قيمية تحدثها مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي. التنمية ومتطلبات تقع على عاتقهم، كونهم وسيلة وهدف لعملية الإنماء يتطلب ذلك محاربة العادات والتقاليد التي لا تتلاءم والتحول نحو المجتمعات الصناعية، لذا فمن الضروري إكسابهم مستويات عالية من التعليم والخب ا رت ومي ا رت وتدريب مستمر لغرض تقبلهم قيم ومي ا رت جديدة تتلاءم والتطور السريع الجاري عالمياً وفي ظل تحولات معرفية سريعة ت ا رفق التطور في المجتمعات الصناعية المتقدمة والتي بفضلها تحقق استم ا ررية في تصاعد الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد من الدخل

الحقيقي. ومن أبرز العوامل التي دفعت الاقتصاديين إلى الاهتمام بالتعليم هي الآتي (د. ١.٨). إذا رك الدول النامية المتأخرات على زيادة أهمية التعليم ودوره المتميز في تحقيق التنمية الاقتصادية. ٢. اتجاه دول العالم نحو زيادة نفقات التعليم في السنوات الأخيرة الأمر الذي دعا الاقتصاديين إلى البحث في مدى الجدوى الاقتصادية لتلك النفقات على المجتمع. ٣. عجز غالبية البلدان في مواجهة أعبائها التعليمية أمام تزايد أعداد الطلاب وظهور الحاجة إلى دراسة تكاليف التعليم بهدف الحصول على مردود أمثل بنفقات أقل. ٤. أمام تزايد أعداد الطلبة ظهرت الحاجة إلى البحث عن مصادر التمويل المختلفة التي يمكن أن تيسر نفقات التعليم ومتطلباته وعن أفضل السبل الممكنة لتوزيع أعباء التعليم المالية بين ميزانية الدولة والهيئات الخاصة وبين السلطة المركزية. لاشك أنه من الصعوبة وضع معايير واحدة في مجال التعليم تصلح كمرجع يمكن تطبيقها على كل الدول النامية فلكل دولة بنيتها الاقتصادية وسياساتها الاجتماعية وقد ارتفعت المالية التي تحد بشكل كبير احتياجاتها من التخصصات التي تتم عادة إعدادها في مجال التعليم العالي، المسلمات إن كل مجتمع بحاجة إلى أعداد كافية من مختلف التخصصات (تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٧ لكن يبرز النجاح الباهر لبعض الدول النامية خاصة تلك التي حققت مستويات متقدمة من التنمية رغم افتقارها إلى الموارد متخذة من التعليم منطلقاً لها في تحقيق التنمية والذي ساهم فيما بعد في وهنا تبرز تجربة كوريا الجنوبية كونها من التجارب الناجحة في مجال التنمية التي انطلقت من الاهتمام الكبير بالتعليم وفي مختلف المجالات وتحمل النفقات الكبيرة والتي ساهمت فيما بعد في انضمامها إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٦ وهي إشارة إلى مغادرتها الاقتصاد مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

العدد الخامس و الثلاثون ٢٠١٣ ثالثاً: مبررات الإنفاق على التعليم: لقد ادخل أرفج فشر أرس المال البشري ضمن مفهوم أرس المال متخذاً من النظر إلى أرس المال كأى شيء يحقق دخلاً مستمراً خلال مدة من الزمن وأن الدخل يتولد عن أرس المال، بينما يرى الفريد مارشال في التعليم نوعاً من الاستثمار القومي ومن الضروري اهتمام الاقتصاد بالتعليم وبخاصة في مجال التنمية الاقتصادية وهو يرتب على الدولة ضرورة زيادة الإنفاق على التعليم، كما أكد الاقتصادي تيودور شولتز على أهمية الموارد البشرية على أن التوجه لزيادة الإنفاق على التعليم يفترض أن يكون حقيقياً وليس نقدياً في ميزانية الدول النامية رغم أن أغلب البلدان النامية تعاني من محدودية وتواضع في دخولها. الكبير لميزانية التعليم في بعض البلدان العربية التي يصاحبها تضخم عالمي يساهم في رفع في أسعار المستلزمات الضرورية لعملية التعليم والذي يقود إلى تراجع مستمر في تلك العملية بدل من تسارعها. إن الإنفاق على التعليم بشكل علمي وبما يتلاءم والتصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار وبما لا يؤدي إلى هدر في الموارد بسبب عدم استخدامها بشكل غير عقلاني والتي يمكن أن تتم عبر تنسيق مخطط لمخرجات التعليم بما يتلاءم وسوق العمل يمكن أن وفي ظل تحول المجتمعات نحو المعرفة والتي أفرزت وظائف وأعمال يتمايزها عن بعد بسبب التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحتاج إلى مورد بشري يتمتع بتعليم ومهارات عالية، ويتعلم وتدريب مستمر لمواكبة التطور السريع في سوق العمل ومن أبرز الأسباب التي دعت الاقتصاديين إلى عدم الاستثمار في التعليم مثل أرس لرؤوس الأموال

إب أرس دورها الهام في التنمية الاقتصادية هي كالتالي: ١. أنها تزيد من دخل الفرد من خلال حصولهم على الوظائف والأعمال التي تتطلب تعليم ومهارات. ٢. إن التعليم بشكل عام يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتي تعد ذات أهمية كبيرة لتحقيق التنمية. ٣. يقود التعليم إلى زيادة قابليات الفرد ومواهبهم والكشف عنها في المجتمع والاستفادة منها اقتصادياً. ٤. يقود التعليم إلى زيادة قدرة الفرد في التكيف مع ظروف العمل وتقلباته الناجمة عن النمو مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي. ٥. كشفت بعض الدراسات عن الدور الكبير لـ أرس المال البشري في التطور التكنولوجي الذي ساهم في ٩٠% من النمو الاقتصادي يفوق بقية عوامل الإنتاج مجتمعة وهو ما توصل إليه سولو (١٩٦٠). يشير فردريك هاريسون إن تكوين الكفاءات العليا هي المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي. ٧. من المهم التأكيد على إن التعليم حق من حقوق الإنسان لتأكيد إنسانيته في التعليم والتعلم والمعرفة تلك التي تتيح له التعرف على أسرار الكثير من الجوانب المادية والحياتية وهي لا تقتصر على كما إن التعليم يساهم إلى حد كبير في تقليص ظاهرة الفقر البشري من خلال توزيع الثروة والدخل وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع. ٨. التعليم هو رابعاً: علاقة الدخل بالتعليم يشير الشكل (org/indicator)، إحدى أقوى الأدوات التي يُستعان بها في الحد من الفقر وعدم الإنصاف (ppp) (١) بأن قطر تأتي في مقدمة البلدان العربية في مجال نصيب الفرد من الناتج (٩٤٤ ألف دولار) بمتوسط بلغ عام ٢٠٠٩ المحلي الإجمالي معادل بالقوة الشرائية للدولار تليها الإمارات العربية المتحدة (٤٩.٩٨٧) ثم سلطنة عمان (٢٦.٧٩١) والعراق بالمرتبة الثالثة أربعة عشر عربياً إذ يبلغ نصيب الفرد بنحو (٣.٦٠٩) ألف دولار وهو متوسط لا يتناسب وحجم الموارد التي يمتلكها البلد فهو بلد يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في الشرق الأوسط فضلاً عن الموارد الأخرى، نصيب الفرد في كل من لبنان

وتونس ومصر وسوريا والمغرب والتي تبلغ (14.4.555) على التوالي نصيب الفرد العا رقي بنحو (3.609) ثلاثة آلاف وستمئة ، رغم إن تلك الدول لا تمتلك ما يمتلكه العا رق من موارد. إن مؤشر نصيب الفرد وحده غير كافٍ لتحديد الرفاهية المادية للفرد إذ إن هناك العديد من المآخذ على هذا المؤشر منها صعوبات تتعلق بالبيانات الإحصائية فضلاً عن إن المتوسط وحده يخفي عدم العدالة في توزيع الدخل، أحد المؤشرات المهمة على أن يارفعه كيفية تحقيق العدالة في توزيع الدخل على فئات المجتمع. يمكن القول إن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساعد الألف ار د في زيادة إنفاقهم على التعليم وزيادة نسبة الإنفاق على التعليم من دخولهم وكما تشير ذلك بيانات إنفاق الألف ار د على التعليم في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون 2013 من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات البنك

خامس أ: التعليم في البلدان http://data.bancomique.org/data/2009%20wbapi_data_value%20wbapi_data_value-last&sort=asc العربية 2008 حدث ارتفاع كبير في أسعار النفط الخام وهو ما أطلق عليه بالطفرة – منذ عام 2000 النفطية التي صاحبها ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان العربية المصدرة للنفط، الارتفاع في الأسعار لم يصاحبه طفرة معرفية تعكس استثمار العائدات النفطية في القطاعات المعرفية، كما لم تساهم في تحسين حال الألف ار د في الشار ربح الاجتماعية لمجمل البلدان العربية، فارتدت الفقرة ارفق اظل موجة التضخم التي اجتاحت العالم التي تارفق أية زيادة في أسعار المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية باعتبار الزيادة تلك تمثل كلفة إضافية تعكس بشكل زيادة في أسعار السلع والخدمات التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة بنسبة تفوق نسبة الزيادة المتحققة في أسعار المواد الأولية المنتجة في لقا اتجهت البلدان العربية نحو زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي بكافة مارحله ابتداءً من رياض الأطفال مروراً بالابتدائية والثانوية والجامعية الأولية والعليا وهبذلك تسار الاتجاه العالمي في هذا المجال وهو ما يظهره المخطط البياني، 9%) تليها كل من السعودية والمغرب بنسبة (5.6 %) وتستمر إلى الإما رت لتشكّل على إن نسب الإنفاق المنخفضة لبعض البلدان قد لا تعني انخفاض الإنفاق بقدر ما تفسر حجم الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم كبير مثل الإما رت مقارنة بالبلدان العربية الأخرى بوتي؛ ٢، السودان؛ – معادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي للمدة ٢٠٠٩ مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي.

التعليم قبل المدرسي هذا النوع من التعليم فمتوسط حصة الطفل العربي من d.org/indicator/SE.XPD.GD.ZS/countries ١٠ هذا النوع من التعليم هي (0.4) سنة مقابل (1.6) سنة في أمريكا اللاتينية و (1.2) سنة في أمريكا الشمالية، وتنخفض نسب الالتحاق في التعليم ما قبل المدرسي عربياً عن (20 %) وتصل في الدول النامية إلى المدرسي أكثر من (70 %) (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ، ص 48 من البديهيّات التي لا يختلف عليها احد إن عملية تحول المجتمعات من شكل تطوري لآخرا تخذت من تطور التعليم منطلقاً لها، إذ لا يمكن الحديث عن مجتمع المعلومات دون النهوض

بمستوى السعودية والمغرب وسلطنة عمان والعراق ومصر والبحرين لبنان والنسبة المئوية للإنفاق على التعليم من الناتج المحلي ٢٠٠٩ – الاجمالي في بعض البلدان العربية للمدة ٢٠٠٦ واسع في إنتاج السلع والخدمات المعرفية وخلق القيمة المضافة عبر جمع وتحليل تلك المعلومات والإلمام بالقراءة والكتابة إن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة عند الكبار في الدول العربية متباينة فهي لا ترتقي إلى 84 (%) في – 94 (%) في ثماني دول وتبلغ معدلاً بين (70 – نحو (95 %) فأكثر فهي تتاروح بين (85.65 %) كما تتفاوت – ثماني دول أخرى، السنوات السابقة ، بحكم إن كبار اليوم هم أطفال الباحة الذين دخلوا المدرسة منذ 19 عاماً أو أكثر وبذلك شملت هذه المقاربة الكبار ممن تاروح أعمارهم في عام 2008 بين 25 عاماً كحد أدنى و 50 ففي مجال الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار تبرز الآثار الواضحة بشكل جلي لحجم ونسبة الإنفاق على التعليم في البلدان العربية في زيادة نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار للسنوات بعد 15 سنة فمافوق إذ تصدر قطر البلدان العربية بنسبة تصل إلى نحو (94.7 %) تليها الكويت (92.2% . 93) والبحرين (91.6 %) والعار رق (78.1 %) والمغرب (56.) بينما تظهر الحالة عكسية في بعض البلدان

UNDP. Human Development – العربية. المحلي الإجمالي هي الأكبر عربياً إذ بلغت نحو (6.) الشكل (3

التعليم العالي التقني <http://data.bancomique.org/indicator/SE.ADT.LT.ZS/countries> ٢٠. عربي أ ٨٦. السعودية؛ ٨٦. العراق؛ ٧٨. تونس؛ ٧٧. الجزائر؛ ٧٢. السودان؛ ٦٢. ٧٤. ٥٢. ٥١. ٣٤. السعودية؛ ٣٢. الجزائر؛ الإمارات؛ ٣٠. سلطنة عمان؛ ٢٦. الكويت؛ العراق؛ ١٥. المغرب؛ ١٢. قطر؛ ١٠. اليمن؛ ١٠. معدل النسبة المئوية للالتحاق بالتعليم العالي في البلدان ٢٠١٠ – العربية للمدة ٢٠٠١ مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي. د 61 كما يعاني التعليم العالي من ظاهرة تحتاج إلى معالجة ملحة تتمثل في المعدلات المنخفضة بالنسبة للمتلقين بالدارسات العليا. ويشير الشكل (4) الخاص بالدول

الصناعية إلى إن نسب الالتحاق %90.9) وفي آخر القائمة تأتي سويسرا بنسبة (51.2 3%) وهذه النسب العالية من الملحقين بالتعليم العالي من إجمالي الملحقين بالدراسة توضح أهمية التعليم في اكتساب المعلومات والمهارات والمعارف في التعليم العالي وتؤكد على دوره الكبير في تطور تلك المجتمعات بشكل مستمر ومتتابع وتحقيق نمو اقتصادي متسارع. ويمكن القول إن أقل نسبة للملحقين في البلدان الصناعية المتقدمة وهي سويسرا وفرنسا توازي أعلى نسبة من الملحقين في التعليم العالي في البلدان العربية مثل ليبيا ولبنان. المجتمعات وتحولها نحو المعرفة إذ إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتاج إلى اكتساب وتحليل المعلومات كونها تعد مدخلات العملية الإنتاجية تلك كما تبرز أهمية التكنولوجيا المستخدمة المجتمع يسير في طريق التحول نحو المعرفة. مجالات عدة ولمختلف الكوادر والمهارات والتخصصات، وبشكل عام لا يوجد توافق على معايير عالمية والتعليم الجامعي. فوضع معايير معينة يتطلب معرفة دقيقة باحتياجات سوق العمل التي تحولت من محلية إلى عالمية وبالأخص في مجال الصناعات المعرفية نتيجة استخدامها الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تحتاج عادة إلى تقنيين من أصحاب المؤهلات الجامعية. سابقاً له، تميزه عن الآخر.. واسع في عملية الإنتاج وخلق القيمة المضافة (سليمان أمين السامرائي، ص 91) من هنا برزت أهمية التعليم التقني ودوره الكبير في تحقيق التنمية في البلدان التي حققت انتقالات كبيرة في مؤشرات التنمية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وتعد كوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا والصين مثال بارز، في عملية التحول تلك بينما نرى أغلب البلدان العربية خلال العقود الستة السابقة اتجهت بشكل معاكس في مجال التعليم التقني. والتي يعود سببها المباشر إلى الظواهر السلبية التي يعاني منها المورد البشري في البلدان 104، ص 91- 139 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس والثلاثون 2013/621. يتهاافت الذكور على التعليم الجامعي بهدف الحصول على الشهادة الجامعية واللقب العلمي البعد عن تخصصهم. 2. انخفاض نسب الالتحاق بالدراسات العليا إذ إن تحقيق التوازن بين مهمة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بنقل المعرفة ومهمة تطوير هذه المعرفة والتجديد باستخداماتها يتطلب توسعاً في ويشكل حملة الدكتوراه في المجتمعات المتقدمة ما 3%) من مجمل الشرائح العمرية المعنية، وهذا يعني على الأقل إن معدلات 3%) بالدكتوراه. - 10%) منهم ما لا يقل عن (2 3). وفي المجال الهندسي تبرز مشكلة في كل من ليبيا والعراق كونهما دولتين نفطيتين إذ تبرز توجه جدي في توفير تلك التخصصات وتشهد نسب الانتساب إلى الهندسة نسباً أقل من تخصصات أخرى تلك البلدان في غير الحاجة لها. كل ذلك يعكس عدم قدرة المنظومة التعليمية بما فيها تعليم العالي على الاستجابة لاحتياجات التنمية وسوق العمل ورفضها بكوادر بشرية مؤهلة وذات تعليم وتدريب عالي. المتخرجين تعد مشكلة حقيقية. كما تبرز الحاجة إلى متخصصين في العلوم والتكنولوجيا وهيتوازي الحاجة إلى كوادر تعمل في مجال التعليم والصحة والهندسة إذ إن العاملين في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يساهموا في تضيق الفجوة العلمية والرقمية بين المنظومة التعليمية العربية. 5. تعاني البلدان العربية من نقص في رأس المال البشري المتخصص القادر على سد احتياجات المجتمعات العربية من الكفاءات العليا التي تستطيع مقارنة أي مسألة بقدر عال من الرصانة الفكرية وبناء أي قرار على معرفة متعمقة بالشأن المعني كما هو الحال في المجتمعات الصناعية المتقدمة. 6. كما يشكل عدم التوازن في توزيع الخريجين في ميادين الاختصاص، إذ تحتل مرتبة الصدارة بشكل كامل العلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال رغم أهمية تلك العلوم إلا أن تركيز فرص العمل بينما تفتقر أسواق العمل إلى خريجي بعض التخصصات. مساهمة التعليم في عملية الانتماء الاقتصادي. د. عادل مجيد. 7. إن التعليم في البلدان العربية يتسم بتردي نوعيته كون المتعلمين يفتقرون للقدرة الأساسية للتعليم العالي في تلك البلدان من قلة التركيز على الفروع العلمية والتقنية في مسارات التعليم. 8. إن نسق التعليم السائد في البلدان العربية ليس متجانساً فهناك شريحتان متنافرتان مع التعليم العام فهناك شريحة تتسع باضطرار نتيجة لتردي التعليم العام، والمتمثلة بالتعليم الخاص وهو موجه لأبناء شريحة الأسر الغنية وفيه يكتسب الدارسون معارف ومهارات أفضل لكن ما يعاب على تعليم هذه الشريحة هو ارتباط مناهجها بمؤسسات تعليمية أجنبية أحياناً ويترتب على ذلك انسلاخ المتعلمين عن مجتمعاتهم خاصة ثقافتهم كونهم يكتسبون ثقافة متجسدة في مناهج وأساليب ولغة تعليمهم مما يقودهم إلى عدم التواصل مع مجتمعاتهم ونقل ما تم اكتسابه من معارف لتلك المجتمعات. 9. في بلدان عربية يقوم نسق للتعليم الديني بجذب من لم يجد له موقع في كل من التعليم العام والخاص وهو يقود إلى تركيز اللواتي التقليدية، وبالتالي فإن تقسيم المجتمع إلى ثلاث شرائح تعليمية متنافرة يساهم في إضعاف اللحمة المجتمعية. سادساً: مقارنة لكفاءة الأداء بين الخريجين: لقد أجرى المكتب الإقليمي للدول العربية في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وبالتعاون مع اليونيسكو دراسة جمع من عينات واسعة من خريجي برنامجي إدارة الأعمال وعلوم الحاسبات في عدد من جامعات الدول العربية بناء على اختبار امتحان مقننة توصلت إلى

النتائج الآتية(تقرير المعرفة العربي لعام 2009 ، ص 105 جدول (1 مقارنة النتائج الإجمالية للطلبة في البلدان العربية مع طلبة الولايات المتحدة الأمريكية في اختبار إدارة الأعمال 2009 : ص 105 مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخامس و الثلاثون 201364 في الدول ،المتحدة الأمريكية 15 % رديئاً أي نحو اقل بثلاث م ا رت ادعاء رديئاً و 61 % يظهرون أداءمقبولاً أو جيد و 24 % يظهرون أداء جيد جداً أو ممتاز أي بمقدار الضعفين من هنا يتضح أن نجد إن طلبة في الدول العربية في الطبقة العليا وهؤلاء يعدون استثناء القاعدة في حين يتكدس نحو 70 % مقارنة ب 37 % في الولايات المتحدة الأمريكية في الطبقة الدنيا وهذا يضع علامة استفهام كبيرة حول أرس المال البشري العربي. ٢. إن الطلبة العرب يضاھون نظا رئھم الأمريكان في مادة واحدة إلا وهو الاقتصاد بينما يت رجعون في مجال المحاسبة والإحصاء والإدارة وتدير المال والتسويق والشؤون القانونية والإبعاد الدولية وكلها تعد من معرف تطبيقية أساسية للمشاركة في اقتصاد المعرفة. ٣. فيما يخص علم الحاسوب فتظهر النتائج إن نسب الأداء المعلوم عربيا وفي الولايات المتحدة تشكل 15 % ولكن تبرز الفروق في المجموعتين في الطبقات التي تلي طبقة العدم لصالح طلبة الولايات المتحدة الأمريكية فبينما يتكدس الطلبة العرب مناصفة في درجتي العدم والرداءة 48% وفي درجة القبول والجودة 47 % ولم يبق لدرجة التميز سوى 5% بينما في الولايات المتحدة تمثل 38 % في درجة العدم والرداءة و 42 % في درجة القبول والجودة و 20 % فلذا فان مؤسسات التعليم العالي العربية تصل بنحو 50 % من طلبة الحاسوب إلى مستوي اتمقبولة للعمل في ميدان الاختصاص لكنها لا تخرج الكتلة الحرجة الكافية من الموارد البشرية عالية الدول العربية والتحول نحو اقتصاد المعرفة، وفق تلك المعلومات يتضح الحاجة إلى جهود كبيرة ومضنية في مجال النهوض بالتعليم العالي في البلدان العربية من اجل تلبية حاجة سوق العمل فيهما من التخصصات التي تحتاجها بدلاً من جلبها من الخارج وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسة واست ا رتيجية التعليم العالي. مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي. د. عادل مجيد 65 الاستنتاجات